http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2147) السنة الثامنة - الأربعاء (1) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

# أيـــــــــة دولـــــــــة هـــــذه؟

عامر القيسي

في كل بلدان العالم المتحضرة الفدرالية وغير الفدرالية المبنية على أساس المقاطعات أو الولايات من أميركا إلى سويسرا، هناك آلية لعمل الدولة ومؤسساتها ووضوح في الصلاحيات والمهام وغير مسموح لأي نوع من التداخل في المهام ومن غير المسوح به إطلاقا التعامل مع الأهواء والأمزجة ومصالح فئات محددة مهما كانت قاعدتها الاجتماعية، هناك صناديق اقتراع ومجلس نواب وحكومة.

وهي آليات للتغيير بين فترة وأخرى. الذي يجري عندنا عكس ذلك تماما..كيف ؟

قبل يومين أو أكثر اصدر السيد المالكي رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة أمرا باستبدال قائد المنطقة الخامسة ، ولا دخل لنا بالأسباب، الذي يهمنا أن القائد المعني رفض تنفيذ أمر قائده العسكري ويقال انه احتج وتمرد بل، كما تناقلت وسائل الإعلام المختلفة، انه تمركز في موقع بديل مصحوبا بحماية خاصة لتمشية شؤون المنطقة التي تغطي ساحة عملها المناطق الحدودية في ثلاث محافظات كما انه رفض التعاون مع بديله بحسب بيان لمكتب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء والبديل استنجد بالمالكي الذي زوده بقوة توجهت معه إلى المقر البديل في منطقة الزركة بمحافظة النجف وهو مكان بعيد عن مقر القائد السابق، وتدخل مجلس المحافظة وعدد من المسؤولين وشيوخ العشائر وسياسيون وبرلمانيون خشية تطور الأمر إلى ما يخل بأمن المحافظة ودخلت القضية في متاهات " تبويس اللحى" !! لحلحلتها وحلّها، والنتيجة أن لدينا قائدين عسكريين لمنطقة واحدة، كل قائد تحت أمرته مجموعة من الحمايات والسرايا لحفظ "الأمن والاستقرار"!

في مرّات سابقة وكثيرة كان مثل هذا الأمر يقع مع مدراء شرطة هذا يرفض العزل وذاك لا يستقيل والآخر يتمرد وأقواهم يعود إلى كتلته أو طائفته لنصرته تحت شعار " انصر أخاك ظالما أو مظلوما"!

هل سمع أحدكم في دولة ما بهذا التعامل اللا مسؤول مع قرارات عليا، ليس لوزير في مجال يمكن معالجة تبعة التمرد على أوامره وانتظار الوساطات وانتهاء مرحلة "التوافق" على نقل جندي من ثكنة إلى أخرى، وإنما في مجال خطير هو المجال العسكري والأمني الذي له علاقة مباشرة وآنية ومؤثرة في الوضع الراهن في البلاد وفي حياة المواطنين التي تتعرض للخطر يوميا، خصوصا واننا نخوض حربا شرسة ضد تنظيم القاعدة الإرهابي وبقايا النظام الصدامي وعصابات الجريمة التي تتوالد مثل فئران الحقول.

وبإمكان أي متابع أن يرصد جملة من هذه العصيانات على الدولة بما فيها رؤساء مجالس محافظات ومحافظون ومراتب وظيفية اقل، وعادة ما يتم الالتجاء إلى الطائفة أو الكتلة أو العشيرة وعليك عزيزي القارئ أن تقس على ذلك.

سبب هذه الفوضى في بناء الدولة هو النخب السياسية المتصدّية للعملية السياسية، التي تخرق الدستور علنا بالضد من الإرادة الشعبية، وتسكت عن "حرامية " المال العام والصفقات المشبوهة وتمرر الصفقات السياسية ليس اعتمادا على المصالح العليا للبلاد بقدر تطمين المصالح الفئوية والطائفية والعرقية في سلال مغلقة!

إنهم يمنحون الآخرين حجة للتمرد وعدم احترام القوانين والعمل بكل الوسائل على تغليب المصالح الخاصة على المصالح العليا للبلاد، واعتقد بأننا سنبقى نعاني من هلامية وفوضوية "الدولة" العراقية إذا بقي الأداء السياسي على حاله الحاضر يشتغل على أرضية التمرير والتوافق وخرق الدستور!

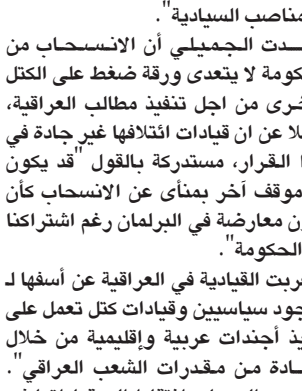

# الأحرار تلعب دور الوسيط ودولة القانون: لنؤجل المفاوضات
# نواب من العراقية: انسحاب علاوي من الحكومة مجرد تهديد

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت جمدت الكتل السياسية اجتماعاتها المخصصة لمناقشة المسائل العالقة التي من بينها تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا واختيار الوزراء الأمنيين، تتزايد الاتهامات بين الفرقاء بتعطيل الوصول إلى حلول مرضية.

يأتي ذلك في وقت استبعد فيه نواب عن ائتلاف العراقية انسحابه الأخير من الحكومة. وكانت العراقية أعلنت أمس الثلاثاء أنها علقت مشاركة وزرائها في الحكومة إلى حين ورود أجوبة من التحالف الوطني بخصوص مجلس السياسات. ويعول ائتلاف دولة القانون بحسب أعضائه على أن تستمر الحوارات والخطابات المعتدلة والابتعاد عن وصفها بلغة التهديد في إشارة إلى مواقف بعض قادة القائمة العراقية والتي تشدد على الانسحاب من العملية السياسية وإفشالها في حال عدم تنفيذ الاتفاقات السياسية.

ويرى القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي وجود تحول في موقف القائمة العراقية وبعد أن كانت مصرة على الانسحاب من العملية السياسية، لجأت حاليا الى تعليق المشاركة في الاجتماعات، مبينا انه" بعد إيضاح المواقف من التحالف الوطني حصل هناك تراجع في موقف العراقية".

إلا أن الاسدي الذي كان حاضرا وبشكل دائم في الاجتماعات يؤكد أن قرار التعليق، الذي سيستمر حتى يعاود البرلمان جلساته، اقترحته دولة القانون ولاقى موافقة الأطراف الأخرى، مرجعا سبب عدم تحقق نتائج مثمرة من اللقاءات إلى وجود الكثير من قيادات الكتل السياسية خارج العراق بسبب العطلة التشريعية.

القيادي يجد في تصريحه لـ"المدى" ضرورة أن تتم المناقشات خلال الفصل التشريعي القادم كي يستطيع البرلمان الاطلاع على قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، فضلا عن التصويت على الوزراء الأمنيين، موضحا "إن اتفقنا اليوم ام بعد أسبوعين فلا يوجد اختلاف في الأمر". دولة القانون تقدر، وبحسب الاسدي، موقف العراقية في إعلانها أمام وسائل الإعلام تعليق الاجتماعات واعتباره قرارا اتخذته بمفردها، كي لا تتعرض الى الحرج أمام جمهورها.

ويستمر الخلاف حول المجلس الوطني للسياسات العليا دون بوادر حل في الأفق القريب، ولم يكتف الاسدي بالتقليل من أهمية اختيار رئيس المجلس بالنظر الى حجم المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية، بل انه يذهب الى أكثر من ذلك بالقول "إن اختياره لم يكن ضمن اتفاقات أربيل".

بيد أن الاسدي الذي كان متفائلا في حديثه وصف الأجواء التي كانت في المفوضات بالايجابية، بالرغم من التشنج الذي يراود بعض الأطراف بين الحين والآخر.

ويكشف التيار الصدري أن الاجتماع الأخير الذي عقد بين الكتل السياسية أمس الأول كاد أن ينتهي بعد مرور خمس دقائق من بدايته لولا تدخله وإقناع رئيس وفد العراقية سلمان الجميلي على الاستمرار.

وقال أمين عام تيار الأحرار البرلماني أمير الكناني "بعد أن أقنعنا العراقية على الاستمرار في الحوار جرت هنالك مكاشفات واتهامات بين العراقية ودولة القانون"، موضحا ان "العراقية بدأت تكيل التهم الى الحكومة على انها تشن حملة من الاعتقالات تطال طيفا معينا من الشعب دون وجه حق".

تيار الأحرار قاطع العراقية بالقول "إن الاعتقالات مشكلة تعاني منها البلاد ولا يوجد مواطن من درجة أولى او ثانية وان الحكومة تشنها على جميع المحافظات بما فيها الجنوبية".

وبحسب أمين عام تيار الأحرار في حديثه لـ"المدى" فإن دولة القانون هي الأخرى اتهمت العراقية بأنها "تشن حملة إعلامية ضد العملية السياسية وضد الحكومة ولا تستوجب هذه المرحلة الحرجة الخوض في هذه المهاترات"، مشددا على ان دولة القانون طالبت الجميلي بأن تكف قائمته عن التهديد والوعيد.

تمسك دولة القانون بموقفه بخصوص آلية اختيار الوزراء الأمنيين أكده الكناني وقال "إن كتلة المالكي ترى أن اختيار الوزراء الأمنيين يجب ان يكون من قبل رئيس الحكومة بعد ان يحصل على تأييد البرلمان كونه المسؤول الأول عنهم فيما تجد القائمة العراقية ان حقيبة الدفاع من حصتها".

وينفي القيادي الصدري كلام زميله في التحالف الوطني الاسدي عن الجهة التي طلبت توقيف الاجتماعات وقال "إن العراقية قررت عدم الخوض في الاجتماعات دون ورود أجوبة على استفساراتها بخصوص المجلس الوطني للسياسات العليا"، منوها الى ان "الاجتماع الأخير كاد ان ينتهي بعد مرور خمس دقائق لولا إلحاح تيار الأحرار على مواصلة المناقشات حتى وان لم يتم التوصل الى حلول بخصوص المجلس الوطني للسياسات العليا وذلك من اجل تقريب وجهات النظر الأمر الذي رحب به رئيس الوفد المفاوض للعراقية سلمان الجميلي". في غضون ذلك رفض ائتلاف العراقية وصف اجتماع أمس الأول بالفاشل كون اللجان المشتركة توصلت الى عدة مقترحات حلول سيتم مناقشتها في المرحلة القادمة.

وتقول النائبة وحدة الجميلي لـ"المدى" انه "تم التوصل أمس الأول الى عدد من النقاط المشتركة بين الفرقاء"، موضحة ان ائتلافها قدم ورقة عمل جديدة ووافق عليها التحالف الوطني بصورة مبدئية وعلى ان تستأنف الجلسات بعد الرد عليها بصورة رسمية.

وترى الجميلي أن إغلاق باب المباحثات تم بعد استنفاد الغرض منها، مشددا على ان اجتماع أمس لقادة ائتلافها تمت فيه مناقشة عدة قضايا هامة من بينها مهلة رئيس الحكومة الـ ١٠٠ يوم، والاتفاقية الأمنية واتفاقيات أربيل.

واستبعدت الجميلي انسحاب العراقية من الحكومة وقالت :"اشك بنوايا القائمة في الانسحاب" معتبرة انه في حال إقدام القائمة على ذلك فإنها ترتكب خطا كبيرا بحق ناخبيها كون غالبيتها تمثل طيفا أساسيا في العراق، موضحة انه "من غير المنطقي حرمان شريحة كبيرة من المشاركة في الحياة السياسية لا سيما وان للعراقية عددا كبيرا من الوزارات والمناصب السيادية".

وأكدت الجميلي أن الانسحاب من الحكومة لا يتعدى ورقة ضغط على الكتل الأخرى من اجل تنفيذ مطالب العراقية، فضلا عن ان قيادات ائتلافها غير جادة في هذا القرار، مستدركة بالقول "قد يكون لنا موقف آخر بمنأى عن الانسحاب كأن نكون معارضة في البرلمان رغم اشتراكنا في الحكومة".

وأعربت القيادية في العراقية عن أسفها لـ"وجود سياسيين وقيادات كتل تعمل على تنفيذ أجندات عربية وإقليمية من خلال الإفادة من مقدرات الشعب العراقي".

ووجهت الجميلي انتقادا الى قياداتها في القائمة لما أسمته بالتزمت بالرأي من جهة وتردد غير منطقي من جهة أخرى، بعيدا عن المرونة وتقول " ليس من الصحيح ان نتمسك بمرشحينا لوزارة الدفاع لمدة أربعة أشهر رغم وجود خبرات عالية يمكن طرحها".

ونفت الجميلي إمكانية تأسيس المجلس الوطني للسياسات العليا، مبينة "حتى وان أسس فسيكون ضعيفا ولن يرضى به زعيم القائمة"، واصفة علاوي في هذه الحالة بالخاسر الأكبر من قيادات ائتلافها.

خالد الاسدي

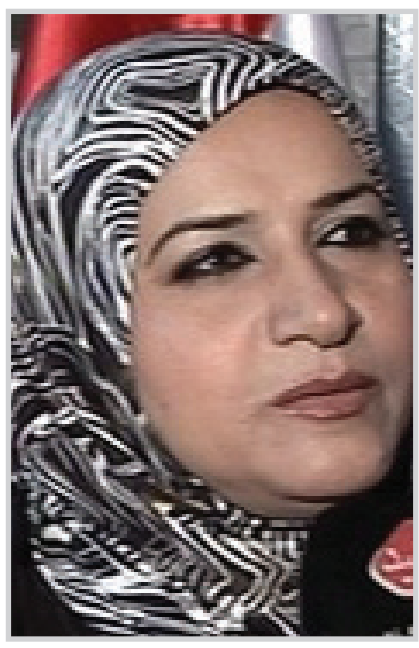
وحدة الجميلي

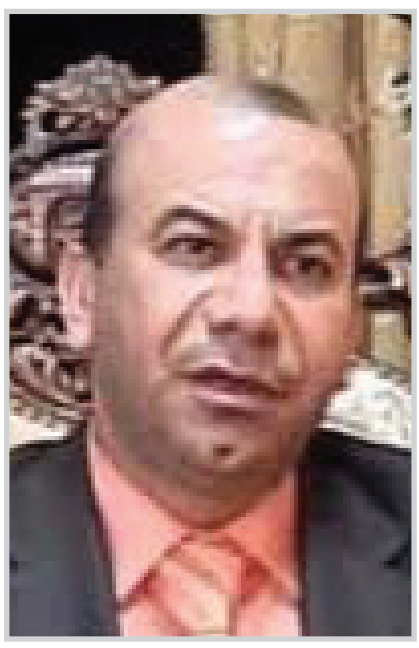
امير الكناني

## البرلمان يفتح الملف .. والصدريون يهاجمون جيفري
# بـــغـــداد تـــنـــشـــغـــل بـــســـلاح الـــمـــيـــلـــيـــشـــيـــات

بغداد / المدى والوكالات

فتح النقاش حول الانسحاب الأمريكي من العراق الباب أمام مواجهة سياسية جديدة بشان السلاح الخارج عن سلطة الدولة.

وبينما تهيأ الصدريون لمحاولة استهداف جناحهم المسلح جيش المهدي بالقول إن السفير الأمريكي ليس وصيا على العراقيين، أكدت لجنة برلمانية انها تهدف الى تشريع لتجريد الميليشيات من سلاحها.

وأقرت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب ان المرحلة المقبلة ستشهد تشريع قوانين خاصة بحصر السلاح بيد الدولة.

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه النائب عن التحالف الكردستاني للوكالة الإخبارية للأنباء إن السلاح أصبح منتشراً بصورة واسعة بين أبناء الشعب العراقي نظراً لوجود عشائر وصحوات ومجالس إسناد وموظفين كثيرين في الأجهزة الأمنية.

وبين انه على الرغم من وجود شرط أن يكون حائز السلاح حاصلاً على إجازة من وزارة الداخلية إلا أن انتشار السلاح في الشارع العراقي أصبح لا يحتاج الى إجازة ،مشيراً الى ان ما وصفه ظاهرة التسليح في المدينة يمثل حالة من عدم الاستقرار فيها.

وأكد طه سعي اللجنة الى تشريع القوانين الخاصة بحصر السلاح بيد الدولة والبحث عن آليات لذلك سيكون من أولويات عمل البرلمان.

التيار الصدري اتهم الولايات المتحدة الأميركية بالسعي إلى عدم تجهيز الجيش العراقي بأسلحة قادرة على مواجهة تنظيم القاعدة والمسلحين،وفي حين أشار إلى عقود وقعت مع صربيا وكرواتيا ورومانيا بخصوص التسليح، أكد أنه سيتم إبرام المزيد من عقود تجهيز العراق بطائرات وأسلحة متخصصة بعد حسم الوزارات الأمنية.

وقال النائب عن التيار الصدري حاكم الزاملي في تصريحات صحفية، إن تسليح وتجهيز الجيش العراقي لم يتم بصورة صحيحة بسبب التواجد الأميركي في العراق الذي حاول بكل السبل ألا يسلح الجيش العراقي بأسلحة قادرة على مواجهة تنظيم القاعدة والمجاميع المسلحة، مبينا أن الغطاء الجوي مهم جدا، ولكن العراق لا يحتاج في الوقت الحالي إليه كونه لا يخوض حرباً مع دولة جارة أو يهدد دولاً أخرى.

ورد عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري على تصريحات السفير الأميركي التي دعا فيها التيار الى التخلي عن السلاح.

وقال الزبيدي إن "السفير الأميركي ليس وصياً على الشعب العراقي حتى يحدد من يحمل السلاح او لا، مؤكداً أن للتيار الصدري قاعدة شعبية وطنية ولم يحمل السلاح بوجه أبناء الشعب العراقي او الحكومة والعملية الديمقراطية".

وأضاف النائب عن الوطني: أن"التيار الصدري كان أول المؤيدين للحكومة والانتخابات، ولديه أكبر كتلة برلمانية تمارس عملها داخل البرلمان وأيضا كتلة وزارية متمثلة بـ(٨) وزراء وهذا يجعله قريباً من الشعب وحريصاً على العمل الحكومي،" مشيراً الى ان"السفير الأميركي يتكلم بامتعاض من استعراض التيار الصدري الذي أشرف عليه السيد مقتدى الصدر."

وأوضح الزبيدي: أن"الاستعراض المدني الإسلامي للتيار كان مصدر إزعاج للاميركان، ومطمئنا للداخل، داعياً الولايات المتحدة الأميركية احترام الاتفاقية التي تنص بخروج قواتهم المحتلة نهاية العام الحالي."

من جهة أخرى، استقبل وزير الخارجية مارتن هاوارد مساعد الأمين العام لحلف الناتو للعمليات العامة والجنرال مايكل فيرتير مساعد القائد العام للقوات الأمريكية في العراق للتأهيل والتدريب وجيمس اباتوريا الممثل الخاص للامين العام لشؤون دول القوقاز ووسط آسيا.

وجرى خلال اللقاء استعراض خطط وبرامج الحلف في العراق لاسيما في تأهيل وتدريب قوات الأمن العراقية.

وتم استعراض العلاقات المستقبلية وضرورة إجراء حوار سياسي بين العراق والحلف.

وكان الحلف اعتبر ان العراق لم يعد ساحة حربية او قتالية بعد إحراز الحكومة لتقدم ملحوظ في مجال الأمن والاستقرار.

وحضر اللقاء مستشار السيد الوزير ورئيس دائرة أوروبا وسفير العراق في بروكسل.

كما بحث زيباري مع جيمس جيفري العلاقة بين الجانبين العراقي والأمريكي بجوانبها المختلفة بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١، والنظر في أفاق تطويرها بما يلبي تنفيذ اتفاق الإطار الاستراتيجي الموقع بين البلدين في عام ٢٠٠٨. كما تطرق اللقاء الى الدور المستقبلي الذي سيلعبه العراق في ضوء التطورات والتغييرات السياسية الجارية في المنطقة، وفي هذا الصدد تم توجيه الدعوة لسيادته من قبل السيدة سوليفان للقاء ومخاطبة أساتذة وطلاب جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، ووعد سيادته بتلبيتها في اقرب فرصة ممكنة.

> تيار الاحرار: السفير الامريكي ليس وصياً علينا

رغم صولات الفرسان لا يزال الحديث عن سلاح المليشيات قائماً

بالعربي الصريح

# هروب الشبان الأربعة

علي عبد السادة

ابحث، منذ أيام، عن طريقة "مسلكية" لإطلاق سراح الشباب الأربعة. ذلك لأننا، في العراق، لا نملك غير المسالك لتمرير صفقاتنا.

قضية مؤيد الطيب وعلي الجاف واحمد علاء البغدادي وجهاد جليل، خرجت، من يوم نقلهم بالإسعاف، من طور المناشدة والنداء، ووصل العجز بنا من ان تنصت الدولة لها، وبات الأمل في "مسلكية" تنقذهم:" أئمة إمكانية لإخراجهم مهربين، هذا في حال وجدنا من يتواطأ معنا.

وجد أبو حذيفة البطاوي، وآخرون في سجني الرصافة والبصرة، من (يتعاطف) معهم، ومن يتلقف منهم الأموال لترتيب هروبهم، او تهريبهم.

والمتعاطفون مع البطاوي، الرجل البارز في تنظيم القاعدة على مستوى العاصمة بغداد، مندسون – كما تقول الحكومة – او لديهم علاقات مع نافذين في المؤسسة الأمنية، أو ممن اعتادوا قبض الرشى وعمولات حتى لو كانت من أسامة بن لادن.

مثل البطاوي، وغيره من نجوم عالم الإرهاب، يجدون الطريق سالكا نحو التحرر من قضبان السجون، وبإمكان أي منهم عدم الاكتراث بمداهمة أمنية ألمت بهم وقادتهم موثوقي الأيادي معصوبي الأعين إلى الزنازين، ذلك أنهم يعرفون بأنهم لن يبقوا طويلا فيها.

هكذا يرى العراقيون يأسا من بقاء مجرم في سجنه، وهم يستبقون يوم هروبه بعديد الطرائف: غدا سيخرج.

ومادام ممكنا العثور على متواطئين متعاطفين مع مجرمين وقتلة وصناع (موت) على مستوى رفيع كهؤلاء، فلا شك أن العثور على متعاطفين مع أربعة طلبة من أكاديمية الفنون (الجميلة) لن يكون عسيرا. هكذا يتيح المنطق لنا التفكير والاعتقاد، إذ يرجح (الهاجس الإنساني) الكفة لخيرين (تظاهروا) على حساب أشرار (قتلوا وتقاتلوا).

حيث السجن – وهو مكان مجهول حتى الساعة – والذي غُيبَ فيه الشباب الأربعة، لا يمكن أن نفشل في العثور على متعاطف واحد مع جمهور من الحالمين وطالبي العراق (النظيف)، وكان من بينهم، او أراد أن يصدح بصوتهم، هؤلاء الأربعة. لا بد من احد ما يقول انه على يقين بأنهم لم يفعلوا شيئا وان اعتقالهم بالإسعاف يشبه الاختطاف، بل هو كذلك، لا بد من شخص يشعر بالفرق بين اعتقال قاتل واختطاف مدني اعزل.

مثلما تمكن البطاوي من التواصل مع عملائه، هل نستطيع، نحن عملاء محتجين على الفساد، لا على النظام، أن نتواصل معهم.

وان كان الأمر متعلقا بالرشى، فلنفترض أن فقراء حال وأغنياء نفس ممن ينتمي اليهم شبان التحرير، يحاولون جمع مبلغ بالتكافل لدفعه لقابض رشى يطلق سراحهم، وان كان المبلغ لا يكفي، فعلى المرتشي تقديره ليكون ثمنا لمعاملة دون ضرب او اهانة.

وان تحقق ذلك، فان الهاربين الأربعة، لن يسرقوا سلاح سجانهم، ولن يثقبوا رؤوس ضباط وجنود برصاص الرشاش، ولن يستولوا على مخازن العتاد ويحرقوا مرافق المكان وأقبيته، ولن يضطر أشجعهم لخوض مواجهة دامية مع قوات مكافحة الإرهاب والشغب والتدخل السريع. سيكونون مسالمين للغاية ربما سيلقون التحية عليهم فردا فردا، حتى أولئك الذين يشتمون بينما تعصب أعين المشتومين.

طبعا تمتلك الحكومة حق تشكيل لجنة تحقيق وتلجأ الى البرلمان، وتعلن عن المتورطين والنافذين والضالعين في تنفيذ تهريب شباب أدمنوا الحلم.

أرجو أن تعتبر الحكومة، ومعها الأجهزة الأمنية التي نفذت اعتقال الناشطين الأربعة وغيرهم العشرات، هذه الافتراضات المستحيلة مجرد هذيان.

لان في العراق، يبدو أن تهريب المجرمين من سجونهم أمر يسير للغاية، ويمكن أن يطوى ملفهم بأزمة ثقة او نزاع سياسي محتدم، لا يهم ما دام (الأولاد) خارج القضبان.

لكن من المحال أن يطلق سراح شبان يحلمون بعراق (آخر)، فما من احد في السلطة (يتعاطف) مع حلمهم، حلم الجميع.